

# قضية العالم بين القدم والحديث عند الفلاسفة والمتكلمين

دكتور/ عبد الفتاح محمد عبد الكريم

مدرس بقسم العقيدة والفلسفة

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا  
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا  
وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تمهيد :

أن المتأمل المتصف يدرك لأول وهلة صعوبة هذه القضية وتعقدها الأمر الذي جعلها تحتل مكانا هاما وخطيرا في تفكير الفلاسفة والمتكلمين واتسعت نار الخصومة بينهم زمانا طويلا . ولأجل هذا تردد بعض من كبار الفلاسفة وعماقة المفكرين حول الادلاء برأى في هذه القضية نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ، الفيلسوف الكبير « ابن طفيل » حيث يقول : متحدثا عن « ابن يقظان » : « فلما تبين له أنه كله كشخص واحد في الحقيقة ، وانضمت عنده أجزاءه الكثيرة بنوع من النظر الذي اتحدت به الأقسام التي في عالم الكون والفساد . ففكر في العالم بجملته . هل شيء حدث بعد أن لم يكن ؟ وخرج إلى الوجود بعد العدم ؟ أو هو أمر كان موجودا فيما سلف ولم يسبقه العدم بوجه في الوجوه فتشكك في ذلك ولم يترجح عنده أحد الحكمين على الآخر » (١) .

وعذا هو « ابن رشد » الذي ذهب إلى أن القول بالقدم أو بالحدث ليس أحدهما على ظاهر الشرع ، بل يتأويل بقول ابن رشد : « أن ظاهر الشرع إذا تصفح ظهر من الآيات الواردة في الأنباء عن إيجاد العالم أن صورته محدثة بالحقيقة ، وأن نفس الوجود والزمان مستمر من الطرفين . أعني غير منقطع . وذلك أن قوله تعالى : « وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء » (٢) .

يقتضي بظاهرة أن وجودا قبل هذا الوجود وهو العرش والماء

(١) ابن طفيل : « ابن يقظان » ص ٢٦ .

(٢) سورة هود الآية ٧ .

وزماننا قبل هذا الزمان أعني المفقور بصورة هذا الوجود الذي هو عدد حركات الفلك . وقوله تعالى : « يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات »<sup>(١)</sup> يقتضى أيضا بظاهرة أن وجودا ثابت بعد هذا الوجود . . . . . والمتكلمون ليسوا فى قولهم أيضا فى العالم على ظاهر الشرع ، بل متأولون فانه ليس فى الشرع أن الله كان موجودا مع العدم المحض ، ولا يوجد هذا فيه نص أبدا ، فكيف يتصور فى تأويل المتكلمين فى هذه الآيات أن الاجماع انعقد عليه ؟<sup>(٢)</sup> .

قول ابن رشد هذا حريص فى غموض قضية قدم العالم أو حدوثه وأنه نظرا لدقة المسألة وحمولتها على الافهام ، فلا يمكن القول : بالقدم أو بالحدوث إلا بتأويل لظاهر الشرع هذا بالأضحية إلى أن بعض المفكرين حاولوا جاهدين التماس العذر للمختلفين حول هذه القضية تخص منهم الامام « محمد عبده » حيث يقول : « وأعلم أنى وإن كنت قد برهنت على حدوث العالم ، وحققت الحق فيه على حسب ما أدى اليه فكرى ووقفته فيه نظرى ، فلا أقول بأن المائلين بالقدم قد كفروا بمذهبهم هذا وأنكروا ضروريا من الدين المقوم وانما أقول : أنهم قد أخطأوا فى نظرهم . . . . . ومن المعلوم أنه من سلك طريق الاجتهاد ولم يعول على التقليد فى الاعتقاد ، ولم تجب عصمته . فهو معرض للخطأ . ولكن خطأه عند الله واقع موقع القبول حيث كانت غايته من سعيه ومقصده من تعميم نظره أن يصل إلى الحق ويدرك مستقر اليقين »<sup>(٣)</sup> .

هذا يرى المنصفون من العلماء والمفكرين أن قضية قدم العالم أو حدوثه من الصعوبة بحيث لا ينبغي أن يتعلق بها كثيرا وإيماننا وسوف أبدا فى تقرير هذه القضية عند الشريف الجزائى والمتكلمين :

ونسأل الله التوفيق . .

والله اعلم بالصواب .

(١) سورة هود الآية ٧ .

(٢) سورة ابراهيم آية ٤٨ .

(٣) ابن رشد . فصل المقل من ٢١ ، ٢٢ .

الامام محمد عبده . حاشيته على شرح العقائد العنصرية من ٦٠ .

بادئ ذي بدء نعرض بصورة موجزة موقف الفلاسفة من هذه القضية حيث قرر « أرسطو » قدم العالم تبعاً لقدم علته المتتجعة لكل شرائط الایجاد وهو سبحانه — وتعالى — واجب الوجود لذاته لذلك يجب أن يوجد عنه العالم فان تأخر وجود العالم فهذا يعنى أن له حالة منتظرة فلم يكن واجب الوجود « لأن الموجود الواجب هو الوجود الكامل الذى ليست له حالة منتظرة يستكمل بها شرائط الوجود والعالم فيض من وجوده » إذن فالعالم وجوده مرتبط بوجود الله — سبحانه تعالى — وما دام مرتبطاً بوجوده فهو قديم (١).

ويعتبر الامام الغزالي مذهب الفلاسفة في قدم العالم حيث يقول : اختلف الفلاسفة في قدم العالم ، فالذي استقر عليه رأى جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين ، القول بقدمه وأنه لم يزل موجوداً مع الله تعالى ، وعملوا له ، وما قاله غير متأخرة عنه بالزمان مساوقة المعلوم للعلة ومساوقة « النور للشمس » وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلوم وهو تقديم بالذات والترتبة بالزمان (٢).

أما جمهور المتكلمين : ومنهم الجرجاني ففسد لاحظوا أن عبثاً ابداً الدفيل يمدد بعض القضايا الكلامية المقررة والثابتة ووضعوا هذه الأصول كمدخل للقول بالصدوق وعى :

١ — ان القول بالقدم يغوت الاستدلال على وجود الله بحدوث مصنوعاته هذا من جهة ومن جهة أخرى يبطال قاعدة التوحيد الخالص لما فيه من تعدد اللدماء .

٢ — القول بقدم العالم يصطدم مع قضية البحث التي هي عبارة عن أحداث من عدم وانتشار بعد فناء لأن ما ثبت قدمه استعمال عدمه .

(١) انظر الشورسنتي في الملل والنحل ج ٢ ص ١٥٧ ج ١٦٢ .

(٢) الغزالي : تهافت الفلاسفة ص ٨٨ .

ولما كانت هذه الأصول والمبادئ ثابتة لدى جمهور المتكلمين وكان القول بقدم العالم يهدم هذه المبادئ فقد اتفقوا على أن العالم بجميع أجزائه محدث (١).

### الجرجاني وحدث العالم

ناصر الجرجاني القول بحدوث العالم وذهب إلى أن القول بالحدوث وحده لا يكفي بل لابد من مقدمات معينة يتوصل بواسطتها إلى حدوث ومن ثم غلب مرتبطة به ارتباطا وثيقا بحيث يجب على من أثر حدوث على القدم أن يعلم أولا وقبل كل شيء بهذه المقدمات وأول هذه المقدمات هي نظرية أثبات أن العالم حادث من عدم وأن الله أنشأ انشاء... وهذا القول يقتضيه أن يعرض لمعنى « الشيء » و« المعدم شيء » أم لا ؟

وبعد محاولة جادة قام بها الجرجاني اتضح لديه أن هناك فرقا بين المعلوم والشيء لأن المعلوم يتعلق بالموجود والمعدم ، وأن الشيء مفهومه الوجود الكائن الثابت ، ولا فرق بين الشيء والوجود فكل شيء موجود وكل موجود شيء (٢) .

أن الوجود يعني عند الجرجاني الثبوت ، ولا معنى للوجود إلا هو الثبوت ، فلو كان المعدم ثابتا لكان موجودا هذا خلف فلهذا هذا الدليل العقلي الذي جعله مقدمة أولى أنه يرفض بشدة ما عليه المعتزلة من قولهم أن المعدم شيء أي ثابت متقرر في الخارج منفك عن صفة الوجود (٣) .

ولنا أن نتساءل : كيف استطاع الجرجاني الربط بين الوجود وبين الثبوت وعلى أي أساس ذهب إلى القول باتحادهما ؟

(١) انظر العقائد ص ٥٤ .

(٢) الجرجاني في شرح المواقف ج ٢ ص ١٩٣ .

(٣) الجرجاني في شرح المواقف ص ١٩٧ .

يجيب على هذا التساؤل قائلا : لأن كلا منهما أي الوجود  
والثبوت زائد على الذات ومشترك - أي الحمل عليها يفيد غائدة ....  
فلا يجوز أن يوصف المعدوم بصفة ثبوتية ، بل لا بد أن يكون الموصوف  
بها ثابتة في نفسه (١) .

أن الجرجاني يؤكد القول بثبوت المعدوم في حال المعدوم ينفي  
المقدورية ، لأن الذوات ثابتة أزلية فلا تتعلق بها القدرة . وإذا  
لم يكن الباري سبحانه موجودا للممكنات ولا قادر على إيجادها  
وذلك كفر صريح .

لا يقال تأثير قدرة الله تعالى إنما هو في انصاف الذات بالوجود  
لأن نقول : ذلك الانصاف أمر عديم فلا يكون أثرا للمؤثر . وفيه  
بعث لأن المراد أن القدرة إنما تجعل الذات متمصة بالوجود لا أنها  
توجد الانصاف والفرق بين ...

الا ترى أن الصباغ يجعل الثوب متصفا بالعسج وان لم يكن  
موجودا لانصافه به (٢) .

ونحن من جانبنا نقف بجوار الجرجاني لأن الأزلية تنافي المقدورية  
لأنها إذا كانت ثابتة في نفسها فلا تحتاج إلى قدرة فضلا عن كونها  
مقدورة . إذن لفعل الفاعل يستلزم بالقدرة حدوث مفعولة ، لأن  
العدم إنما يتوجه إلى تحصيل ما ليس بحاصل (٣) .

يقول الدكتور القوصي : « الحق لا يستطيع أحد أن يزعم أن  
القديم يصح استناده إلى الفاعل المختار فمن أوضح المواضحات أن  
القديم ينافي تأثير الفاعل المختار ذلك أن تأثير الفاعل المختار مسبوق  
بالقصد والارادة والقصد إلى إيجاد الشيء لا بد أن يتوجه إليه

(١) المرجع

(٢) الجرجاني في شرح المواظ ج ٢ ص ٢٠١ .

(٣) شرح المقاصد ج ٢ ص ٨ .

حال عدمه لأن القصد إلى إيجاد الموجود تمهيداً للحاجيل وهو محال .

فالقصد حين يتيحه إلى الشيء المعدم بوجوده بمقدار أن لم يكن ، فيكون حادثاً بمقدار المعدم لا محالة .

أذن ففعل الفاعل المختار يستلزم بالضرورة حدوث مفعوله .  
يترتب على هذا أنه حين يقول الفلاسفة بقدم العالم قديماً زمانياً بمعنى أنه لم يكن مسبقاً بمقدار المطلق ، فإنهم في نفس اللحظة لا يستطيعون القول أنه تعالى فاعل لهذا العالم بالقصد والاختيار بل يقولون أنه موجب بالذات .

وحين يقول المتكلمون أن العالم حادث بمقدار أن لم يكن فإنهم يقولون في اللحظة ذاتها أنه تعالى فاعل لهذا العالم بالقصد والاختيار (١) .

إن قدرة الخالق - عز وجل - تتجلى أكثر ظهوراً عندما تخالف الشيء من المعدم المحض والفتاء الصرف .

إن القول بالصدوت بمعنى الخروج من المعدم لعرف هو مذهب الجرجاني وسائر المتكلمين لأنه يؤسس قاعدة عامة وأصلية من قواعد الاستدلال على وجود الخالق الأعظم .

أما جمهور المعتزلة فقد سلكوا مسلك القدم وإن لم يصرحوا به وذلك حينما استعملوا لفظ الشيء المعلوم ولهذا هو جمهور أشعر من قبل خصومهم . يقول البغدادي : قال المسلمون خلق الله عز وجل الشيء لا من شيء .

وقالت المعتزلة أنه خلق الشيء من شيء ، فاضمروا تقدم الأشياء لقولهم بما يؤدي إليه . . . كأنهم اضمروا تقدم العالم ولم يجسروا على اظهاره فقالوا بما يؤدي إليه (٢) .

(١) د. عبد الفضيل القوصي هو أستاذ على المقيدة النظامية ص ٧١ .

(٢) للبغدادي أصول الدين ص ٧١ .



كذلك نجد صاحب كتاب « قضية التكفير عند الغزالي » يقرر  
بصراحة ووضوح أن المعتزلة - لما قالوا بأن المعدوم شيء فليس  
قالوا بالتقدم على نحو ما قاله الفلاسفة (١) .

وخلاصة القول : استطاع الجرجاني في أن يتابع منهج الأشاعرة  
حينما اعتمد على تفسير ألفاظ النبي « م » والمعلوم : الثبوت ،  
الموجود ، المعدوم ، فابتعد عن القول بالتقدم وبذلك مبدك  
الصدوت .

ومعينا هنا أن تشير إشارة موجزة عن السبب الذي أدى إلى  
الاختلاف الجرجاني مع الفلاسفة نقول :

العالم عند الشريف والمتكلمين حادقا لأنه لا قويم عندهم إلا  
أنه لهذا فسروا الصدوت بأنه الموجود عن عدم كما فسروا القديم :  
بأنه المتقدم في الوجود على غيره هذا بخلاف الفلاسفة الذين تمسكوا  
بأصول قديمة ونظريات قامت على الخيال الفلسفي كتظهيريات العقول  
والنفوس وغيرهما - فانهم فرقوا بين القديم بحسب الذات والقديم  
بحسب الزمان فالقديم بحسب الذات هو الله تعالى وأما غيره من  
الموجودات القديمة فانها قديمة بحسب الزمان وحادثه بحسب  
الذات (٢) .

### استدلال الجرجاني على حدوث العالم

استدل الجرجاني على حدوث العالم بحدوث الجدوات  
والأعراض أما كون الأعراض حادثة ، فدلِيلها أن الحركة تبطل وتزول  
عند وجود السكون وكذلك فإن السكون يبطل ويؤول عند وجود  
الحركة ، وهذا البطلان والذوال انما هو دليل الصدوت ولو كانت  
الحركة أو السكون قديمة لما بطلت وزالت لأن القديم لا يبطل

(١) د. رفقي زاهر قضية التكفير عند الغزالي ص ١٩ .  
(٢) الغزالي تهافت الفلاسفة ص ١١٠ وما بعدها .

ولا يزول وما ثبت قبحه استحالة عدمه وأما الجواهر فأنها لا تخلو  
عن الاعراض بهال ما فهي ملازمة لها باستمرار ولما كانت الاعراض  
حادثة لجواهر أيضا حادثه لأن ما لازم الحادث ولم يسبقه زما في  
الوجود كان بالضرورة حادث أيضا (١) .

هذا هو استدلال الجرجاني على حدوث العالم ثم بدأ يدحض  
شبه القائلين بالتقدم وأقوى هذه شبه عندهم أنفاعلية الفاعل  
للعالم قديمة ، ويلزم منه تقدم العالم .

يقول الشريف في رده على هذه شبه : « جميع ما لا بد منه  
في اليجاد أن كان حاصلًا أزلا كان اليجاد حاصلًا فيه ، إذ لو لم  
يحصل لكان حصوله بعده ، أما أن يثرب على شرط حادث فلا يكون  
جميع ما لا بد منه حاصلًا وهو خلاف المفروض » .

أولاً - يتوقف فيلزم الترجيح بلا مرجح - وإذا كان اليجاد  
أزليا كان وجود الأثر الذي لا يتخلف عنه كذلك .

وإن لم يكن جميع ما لا بد منه في اليجاد حاصلًا في الأزلي كان  
بعضه حادثًا قطعا فننقل الكلام إليه ونقول :

إن لم يحتج هذا الحادث إلى إيجاد لزم استثناء الحادث عن  
المؤثر المخصص وإن احتاج فاما أن يكون جميع ما لا بد منه في إيجاد  
حاصلًا في الأزلي فيلزم تقدم الحادث ، أولا يكون حاصلًا في بعضه  
حادث بالضرورة فيلزم التسلسل في الأسباب والمسببات وهو  
محال (٢) .

هذا هو تقرير العالم الأشعري لشبهة الخطم والنق تعتبر في  
العقدة لدى الخصم في اثبات مدخله .

(١) الجرجاني في شرح المواظ ج ٧ من ٢٢ .

(٢) الجرجاني في شرح المواظ ج ٧ من ٢٢٩ .

أما رده عليها فقد جاء مر ٤ مرات في حق هذه الجمهور بالتزامن

بوجه الأول « النقص بنجاة اليومى لا تشبهه في وجوده » .

بوجه الثاني « إن ترجيح الفاعل أختار لأحد مقدورية على الآخر بما هو مجرد لأراده ولا ضحه في ذلك ، ترجيح إلى مرجح ينضم إليه » .

أما الوجه الأول ، وكيفية الاحتجاج بنقص اليومى فيحذر الجرجاني أن هذا بنقص اليومى بسببه في وجوده فيكون ما عليه الفاعل القديم لهذا الحادث قديمه لا هو حادث حادثة بوقت من شرط حادث فلما من الترجيح بلا مرجع .

والكلام في هذا أمر الحادث كما في الأول فليس الجواب لئلا يرد إلى ما لا يرد به ، فمرجح فينضم لخاص بنقص اليومى قديما (١) .

أما من بوجه الثاني وتكديده لأحد ج به على منار شبه انضمام منقول جرجاني « بدعيه حادثة بمجرد لأراده لفظه بالقدر ، ويمحق الاحتجاج بما يدفع الشبه عنه فيقول .

وقد يقال هذه لأراده مستمرة بوجوده فيدور أن كانت قديمه بزم قدم فيدور ، وإن كانت حادثة فباعتبارها في دور أخرى أو شبهة آخر حادث غيرم التسلسل . ويجاب أما بجواب برئت الأرادات أو توقيت بعتبات أراده وحده مستدبمه إلى ما لا يدعي وأما بحواز حدوث بعضها في وقت معين فلا سمح محتمل يكون الطعنى مرا اعتبار شعيل مستدبر في أمثال هذه بقاومسرا ) .

وقد كان نضيف جرجاني قد استدلل على حدوث المعانيم بحدوث الجواهر والأعرض فقتد رأيد واجب عليه أن يوضح بيجاز معنى الجوهر ويعرض عند شريف الجرجاني .

١ الجرجاني في شرح بوقت ج ٧ ص ٢٢٩ .

٢ الجرجاني في شرح المواقف ج ٧ ص ٢٢٠ .

## الجواهر

١ - الجواهر في الفلسفة - د. محمد باقر

عرف صاحب كتاب تعريفات الجواهر «ماهية ماهية» وجود في الأعيان كتاب لا في موضوع» (١) .

والجواهر عند المتكلمين هو «شئ غير الذي لا يقسم» أما «يقسم» فبمعنى جسم أو جوهر وبهذا السبب يقسمون عن إطلاق اسم الجواهر على المبدأ الأول» (٢) .

ويحقيق بجواهر عند فلاسفة على معنى «ما هو موجود» حيث لم يفسد حادثاً كان أو قديماً ويقاسه العرض ومنها «ما لا يفسد» والصفات المتصادمة عليها ومنها «ما هي التي لا وجود لها في الأعيان» كتاب لا في موضوع ومنها الموجودات التي لا وجود لها في الأعيان» (٣) .

أما عن أقسام الجواهر فيقول الفارابي:

«هو مقسم في خمسة هيولى وهو: «جسم» و«عن» و«نفس» و«روح» و«قوة» هيولى هي التى لا تتغير ولا تتبدل» (٤) .

«لأنه إما أن يكون مجرداً أو غير مجرد» «فالأول ما لا يتغير» «تطلق التدبير والتصرف أو لا يتغير» .

و «الأول» «الهيولى» .

و «الثاني» «النفس» .

و «الثالث» «عن» «الروح» «وهو أن يكون غير مجرد» .

وما أن يكون مركباً أولاً «و «الأول» «جسم» «والثاني» «عن» «و «الثالث» «روح» «والرابع» «قوة» «والخامس» «نفس» .

انحرابي التعريفات من ٧

٢١ - جليل صفت الجسم المتغير من ٢٧

٣ - لرحم المتغير ومن المتغير

١٤٢ - الجرائد التعريفات من ٧

المتأمل من تعريف الخواهر وتقسيمه عدد الجرجاني يسمح مشدده  
بمفهوم المتكلمين . وموافقته للفلاسفة ، فالمفاسفة منحصر في تعريف  
الخواهر بهذا الاتجاه : لأن الخواهر هي مظهرهم هـ و يمكن اندي  
يستجيب في وجوده عن الموضوع أي المثل .

يقول ابن سينا : الخواهر ندى هو محض معمولات ليس  
بجسم ولا قائم بجسم (١) .

هذا بخلاف المتكلمين الذين لا يعرفون بالخواهر مجردة هي  
الخواهر وعرفوا بالخواهر بالغير وعانوا لا خواهر - بغير أي خاص  
للاتسار الحسية ويسمى أن يسير إلى ملاحظة عامة من الخواهر الجرجاني  
في تعريفات لا يعقل مذهبه المتكلمين وإنما هو مظهر عن رؤية  
الفلاسفة ومذهبهم حيث يقول : هو مظهر تعريفات جميعها وأفعاله  
أخبرتها من كتب القوم (٢) .

أما في مذهب الجرجاني مجردة مظهر للفلاسفة مظهر عن رأيهم  
مظهر في كتاب شرح الموفق وهو الذي صممه في مذهب  
بجوده معتد لوجه مظهر المتكلمين معتد بها فليس هناك من تعريف  
الفلاسفة للخواهر وتعريف المتكلمين هم غير عن رأيهم ووجهه مظهر في  
اختيار مذهب المتكلمين (٣) .

يقول الجرجاني في تعريفه للخواهر : أنه ممكن مبرحود لا في  
موضوع عند الحكماء وعادته بغير بالذات عند المتكلمين به عند الحكماء  
ما فيه أدا وحده في الأعيان كالم لا في موضوع ، وعند المتكلمين  
موضوع مظهر بالذات (٤) .

١ ابن سينا النجاة ص ١٢٦ .

٢، تجرعات التعريفات ص ٢ .

٣ شرح الموفق ج ٦ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

## أقسام الجواهر عند الجرجاني

يحدد بعض الجرجاني بهذه التقسيم الذي قال به فلا يسميه  
وقرر أن هذا التقسيم الذي ذهب إليه مسمى على معنى الجواهر الفردة ،  
لأنهم لو أنشأوا الجواهر الفردة ، قالوا بهذا التقسيم ، على تقدير  
ثبوته لا صوره ولا مبنوه ، ولا ما يعرف بهما ، بل هناك جسم مركب  
من جواهر فردة (١) .

أما لا يقول سبحانه ، بل هو من أمده ، لا جواهر عنده ، لا  
المعبر بقاب للآثار ، لحسبه ومن مع فهو يقسم الجواهر إلى قسمين  
القسم والجواهر الفردة لأنه أما أن يسمي القسم اسمها فهو الأول ولا  
يقبله فهو الثاني .

يقول الجرجاني : « الجواهر منقسم على ما يبين تقسيم الجواهر  
الفرد هو المعبر الأول في تكوين الأقسام ، القسمين يندرج بهما  
إلى جزء ، لا يلحقها وهو ما يسمى بالجواهر الفردة (٢) » .

## العرض عند الجرجاني

ذهب الجرجاني في تعريفه للعرض بأنه : « ثار يعرف في الجواهر  
مثل الألوان والطعوم والذوق واللمس وغيرها مما يتلوه بعضه  
بعض وجوده (٣) » .

وكذا يعرف بأنه : « الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع  
وملاحظه أن جرجاني يحدده بعبارة يعرفها للعرض جدار  
تربط آخر رصده ومن على أنه جدار بعبارة وهو أنه أي العرض  
— موجود قائم بتمثيل (٤) » .

(١) المستطرد السابق ص ٢٧٩ .

(٢) شرح المؤلف ص ٧ من ٥ . ٦ وانظر الفصل ٤ من حرم ص ٥

من ٩٢ .

(٣) الجرجاني التمهيدات ص ١٣٠ .

(٤) شرح المؤلف ص ٦ من ٦ .

وهذا التعريف الذي أرمضه الجرجاني هو نفس التعريف عند جمهور اللغاة (١) .

ويرى أن له مميزات ليست في غيره .

يقول الجرجاني : « هذا هو البحر في تعريفه ، لأنه خرج منه لأعدم وسأوب إذ ليس بموجوده ونحوه إذ هي غير قائمة به بجمهور وخرج أيضا ذات رب وصفاته (٢) » .

### أقسام العرض

يرى الجرجاني أن العرض ينقسم إلى قسمين

« قسم الأول عرض محض مسمى وهو الحياء وما يتبعها من لأدراكات بالحواس ومن غيرها كالعلم ونفسه والارادة ونكره والشهوة والنفرة وسائر ما يتبع الحياء » .

« قسم الثاني عرض لا يظهر مسمى وهو الألوان بحدودها في الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والمساواة والاختلاف الحواس الخمس (٣) » .

### أحكام العرض

يرى الجرجاني أن لعرض أحكام كثيرة منها أنه لا يقوم بنفسه ، لأنه حين يدرث لا ير من يرى أنه لا يجوز قسامها بنفسها .

يقول الجرجاني : « هذا يدرث الأعر من من الألوان والأصوات والأصوات والمطعم والمرواح والحرارة والبرودة وغيرها بحدودها ولا مشت من أنها لا يجوز قسامها بنفسها (٤) » .

١ - د حيدل ص ١١١ . بجمع النفسى نظير عرض المرء بالتفصيل .

(٢) شرح المواقيل ج ٦ ص ٦ .

(٣) إمام الحرمين في الشفا ص ١٨٩ وما بعدها .

(٤) شرح المواقيل ج ٥ ص ٧٧ .

وقد خالف أبي الهديان العلاف الجرجاني في تعريفه للمعرض  
وعند قيامه بنفسه ورغم أنه يجوز إرادة عرضيه .

محدث لا في محل وحده الذي يعني يريد بها . « ضرورة  
قاصيه إلى المعرض لا يقوم بنفسه ، وتحويل إلى الهديان لم يلاف  
مراده عرضيه لا في محل مكافئ وأنه لا يقوم ماكنز من محل » (١) .

وقد رفض الجرجاني هذا القول واعتبره مكاره يقول  
الجرجاني : « ودعوى كون الإرادة قائمة بنفسها وكون الذي يريد  
بها مع أسوة . سبقتها إليه وإلى غيره مكافئ صريحه » (٢) .  
الحكم الثاني من أحكام المعرض :

أنه : ينتقل من محل إلى محل آخر على قياس « معان » لعدم  
مكان إلى آخر وهذا الحكم في سفر الجرجاني قد اتفق العقلاء على  
صحته لأن الانتقال هو حصول الشيء في غير محل أن كان في  
غير آخر وهذا المعنى لا يتحقق لا في متغير والمعرض ليس  
متغير » (٣) .

حقاً أن كل عرض غير متميز بالذات ضروري أن يتميز من خواص  
الموحد ولا شيء من غير المتميز بالذات بمستقل ضروري .

### الحكم الثالث من أحكام المعرض :

أنه : يجوز قيام معرض بالمعرض لأن قيمة الصفة بالموصوف  
معناه تغير الصفة طبقاً لتغير الموصوف وهذا لا يتصور إلا في التميز  
بأنه : « وقد حالف ذلك بحكم الفلاسفة ذهبوا إلى حوار في أم  
بمعرض بالمعرض .

(١) التفتازاني شرح المقاصد ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) الجرجاني في شرح بواقي ج ٥ ص ٢٧ .

(٣) الجرجاني شرح المواقف ج ٥ ص ٢٨ ونظر طالع الانطيسر  
ص ٧٢ - ٧٣ .



أجتبج الفلاسفة على متساوهم

بأن السرعة و البطيء عرضان قائمان بالحركة القائمة بالتحسّم فبهي  
— أي الحركة — توصف بهما فيقال حركة سريعة وحركة بطيئة ويجعلون  
الأعراض على نوعين .

فإن الدواب وهو الذي يضمم أجراؤه في الوجود كالإنسان  
والسواد وغيره ، وعبر فإن الذات "هو الذي لا يضمم أجراؤه في  
الوجود كالحركة والسكون" (١) .

وقد أجاب المتكلمون على هذا لاقتراح .

فذهبوا إلى أن السرعة والبطيء ليسا عرضين ثابتين بالحركة  
قائمين بهما ، بل الحركة أمر ممتد يتلخصه سكّات .

أقول وأكثر باعتبارها بمعنى سريعة أو بطيئة ( ٢ ) .

يقول الدرجاني في دفع شبه الفلاسفة : "فإن  
الجسم يمكن سكّات كثيرة في زمان عظمه المتناهية والحدود السرعة أنه  
يمكن سكّات قليلة بالقيس إلى سكّات البطيء" .

ولا شك أهمها مهديين بمعنى من هذا . فبأن الجسم المتحرك دون  
الحركة (٣) .

فليس هناك — إذن — عرض يقوم عرض " وإنما عرض يقوم  
بجوهر أي بتغير بالذات .

### الحكم الرابع من أحكام العرض

أن الأعراض لا تنفي زمانين

في جميع الأعراض على المقصود "المستند" وينص ويحد منها

- 
- ١ - جليل جليل "لعمري" ج ٢ ص ٧٠ .  
٢ - أنظر حاشية السالكوني ج ٥ ص ٣٦ .  
٣ - الجرحاني شرح المواقف ج ٥ ص ٣٦ .

ويتمدد آخرها منه ، ويقفك عبارة عن وجود الأمتل ، رادته به  
تمالي .

### الخلاصة

وخلاصة القول أن الشريعة الجرحية مدلك طريق الحدوث  
ورقته على أصول وقواعد هي .

أولاً : أنبأ به أن الأعراف رائدة على الجوهر سو .  
كأنها أعرافاً محسوسة أو حوهر .

الأصل الثاني : أنبأ به حدوث الأعراف ونسبها . لا أصل على  
أسس أربعة هي : استحالة قيام الأعراف بنفسها واستحالة انتقالها  
وبسببها كونها واستحالة عدم القديم .

الأصل الثالث : استحالة خلق الجوهر من الأعراف .

الأصل الرابع : استحالة حوادث لا أول بها .

يثبت أن الجوهر لا سبب الأعراف من حدوثه وما لا يسبق  
الحدث فهو حادث .

أن قضية قدم العالم أو حدوثه أكثر احتكاكاً بالقول بهما  
واسعاً من الخصومة بينهما واستنفدت مناقبهم وقد لعبت بصورت  
دوره بصغير بينهم ذلك انحصار الذي دمج كل من الطرفين إلى تلخيص  
لأدلة والبحث عن أبرز هي كى يثبت مدعى من مصادق الأمر إلى رمى  
كل منهما الآخر بالكفر وأنس في حقيقة وأجده لحنى لا أمين إلى  
وصفهم بالكفر كما فعل لأهم المعاني لا أن الفلاسفة حتى مؤيد القوم  
فهم يلحدون ذلك لتقديم الرعوى لا تقديم الدتس لأن أنرمال عددهم  
أنبأ هو عبارة عن حركات الأملاك ولا شك أن الرعوى لا وجود به  
فقل وجود الملك .

ومن ثم للعالم عددهم حادث حدوثه دتس و كان قديماً  
بالدات .

لقد أفرغ الفلاسفة صرحه بالفرق المهيكل بين الله والعالم • فلهذا  
 سبحانه وتعالى يتم بسبب وجوده السرمدى من غيره بل: وجوده من ذاته  
 ويضعونه مسائل صعبة السرف والكمال والتمرية المطلق حيث لا يطرأ  
 عليه تغيير ولا تجدد فى ذاته حال عدم مختلف الهوى على  
 محل نفس لتأثيره الدائم الذى يعنى عنه بعينه الصور المختلفة •

أن يفريق الذى اختار التوقف فى هذه بقضية كان على حقيق  
 وذلك لتسبب الأدلة وبما فيها يحموه تجعل بوضوح الى بعض شيئا  
 من الصعوبة يمكن •

والآن بعد أن أصبحت بين الصور هامة يهيج السرف  
 الجرجاني قضية العالم الطبيعي أن لا أن نعوض آرائه دون الثبات  
 وجود الصانع وكان لابد من تقديم الجواب الطبيعي على الجواب  
 لأنى لأن الصانع الجواب الطبيعي الذى يقرر فيه المتكلمون حدوث  
 العلم وحدثه الى محدث يمسر وسببه يعرفه بخاصة الآلهى وثبت  
 وجود الصانع المدع ومن سديهم أن لو سئل تقديم على الثبات •

### أدلة الجرجاني على اثبات وجود الصانع

سدىء دى سدىء بلقى ضوء على مدعب بالتكلم فى هذه بقضية  
 وذلك قبل عرض طريقه الجرجاني على الاستدلال على وجود الخالق  
 المبدع •  
 وقد استدل المتكلمون على انبات وجود الصانع وتعالى  
 بأربعة وجوه •

### الوجه الأول :

استدلوا على وجود الله تعالى بحدوث الجوهر وهو أن العالم  
 جوهرى أى المتميز بحدوث حادث وكل حادث عنه محدث كما تشهد  
 به مدعية العقل ويقوى صاحب بواقف • وقد استدل على اثبات  
 الصانع بكل واحد منهما — أى بخواهر ولأعراض — أى بمكانه أو  
 بحدوثه ، أى على أن عنه الحدح عندهم أى بحدوث وحد • أو

الامكان مع الحدوث شرط أو سطر أو استدلال بدو حدوث جوهر  
 عند هذا طريقة الخليل صواب الزهر وسلامه عبه حيث قال لا  
 أحب الأتقي . وهو أن نعسم الجوهرى ي يتميز بحدوث حادث  
 وكل حادث فله محدث كما شهد به بدكته النقل من رأى به رقيق  
 حادثا جرم بأن له باني « (١) » .

### الوجه الثاني :

الاستدلال بمكان الجوهر بناء على أن نعسم الجوهرى ممكن  
 لأنه مركب من جوهر الفرد ، وهو الجرم ، الذى يتولى إليه الجسم  
 بالتحرك والاقسام ولا يفتقد القسمة ولو حب لا يركب منه ولا كثره .  
 بل هو واحد حقيقى وكل ممكن فله عنه مؤثره .

يقول لايجى : الاستدلال بامكانه ، وهو أن نعسم الجوهرى  
 ممكن لأنه مركب من جوهر الفرد أن حى جسم وكثير من حى جسم  
 أو جوهر فرد ، والواجب لا يركب فيه بى هو واحد حقيقى وكل  
 ممكن فله علة مؤثرة « (٢) » .

### الوجه الثالث :

استدل استكمون بحديث الأعرس أم فى الأتقي مثل ما  
 شاهد من انقلاب النبطه علقه ثم مصغه ثم يحى ودمه قال تعالى  
 « ثم خلقنا النطفة علقة فخلقها العلقة مصغه فخلقها المصغة عظاما  
 فكسونا العظام لحما ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن  
 الخالقين » (٣) .

يقول لايجى : الاستدلال بحديث الأعرس من فى الأتقي  
 مثل ما شاهد من انقلاب النبطه علقه ثم مصغه ثم يحى ودمه  
 أنه لا بد من مؤثر مانع حتم .

(١) الأيجى . المواقف ج ٨ من ٤ - ٣

(٢) الأيجى . المواقف ج ٨ من ٤ .

(٣) المؤمنون الآية ١٤ .

لأن حدوث الأطوار لا من قاعل محال وكذا صمدور ما عن مؤثر  
لا شعور له لأنها أعمال عجز العقلاء عن ادراك الحكم المودعة فيها  
وأما نفي الاتفاق كما تشاهد من أحوال الأفلak والمناظر والحيوان  
والنبات والمعادن (١) .

#### الوجه الرابع :

ذهب المتكلمون من الاستدلال بهذا الوجه إلى أن الأبرار  
ممتدة إذا نسبت إلى منجها لها وهو أن الأجسام متعائلة متفقه الحقيقة  
لتركبها من الجواهر المتجانسة ... فاختصاص كل من الأجسام بما له  
من الصفات جائز فلا بد من التخصيص من مخصص (٢) .

وبعد أن أثبت المتكلمون هذه الوجوه الأربع قالوا :

« مدير العالم أن كان واجب الوجود فهو المطلوب وإن كان ممكنا  
غله مؤثر ويعود الكلام فيه ويلزم أما الدور والتسلسل وأما الانتهاء  
إلى مؤثر واجب الوجود لذاته والأول بقضيه باطل ... فتعني الثاني  
وهو المطلوب (٣) » .

وقد رأى الجرجاني أن هذا المسلك يمكن المتكلمون يحتاج  
إلى مقدمات قد يستغنى عنها من سلك طريقا آخر أقرب إلى  
التحليل .

يقول الشريف الجرجاني : « وذهب عليك أن ما ذكره - يقصد  
- صاحب المواقف - في برهانه لهذا المسلك تطويل ورجوع بالآخرة  
إلى اعتبار الامكان والاستدلال به (٤) » .

ثم سلك الجرجاني سلكا آخر تبينوا فيه المخالفة لمسلك الأبي معاذ  
خروجه عليه في قضية اثبات الصانع وسوف نلقى الضوء على مسلك

(١) الأبي - المواقف ج ٨ ص ٤ .

(٢) المصدر السابق ج ٨ ص ٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٥ .

(٤) الجرجاني شرح المواقف ج ٨ ص ٥ .

المعقد في إثبات الصانع حيث قد حدد المعقد المسلك الذي  
اختاره وجمعه في قوله : « ... »

المسلك الرابع : « وهو ما وفقنا لاستفراجه : أن الموجودات  
لو كانت بأسرها ممكنة - أي لو لم يوجد الواجب وانحصرت الموجودات  
في الممكن - لاحتاج الكل إلى مرجع مستقل يكون ارتفاع الكل مرة  
بلا يوجد الكل ولا واحد من أجزائه أملاً متمتقاً بالنظر إلى وجوده  
إذ كما لا يمنع انتهاء المعدم لا يكون موجباً للوجود » (١) .

والذي إذا فرض عدم جميع الأجزاء كان ممكننا نظراً إلى وجوده  
يكون خارجاً عن المجموع فيكون له واجباً لا تمسار الموجود فيهما أي  
الممكن والواجب وهو المطلوب .

أن هذا المسلك يختلف عن مسلك المتكلمين حيث لا يفتقر إلى  
إبطال الدور والتسلسل ، فإن حاصله أن عمله الجميع يجبه أن يكون خارجاً  
عنه والخارج عن جميع الممكنات واجب مع ملاحظة أنه لا يتوقف على  
كون ذلك الجميع متناهياً غير مشتمل على الدور : هذا بخلاف ما ذهب  
إليه المتكلمين فإنه لا يد فيه من إبطال الدور والتسلسل كمقدمة لإثبات  
الواجب عند الإضافة إلى أن هذا المسلك الذي مسلكه المعقد طرأ  
لشكالات كثيرة كانت في مسلك المتكلمين من بيان حدوث العالم وبيان  
امتيانه .

### إثبات وجود الله عند الجرجاني

يقول الجرجاني : المسلك السادس : ما أشار إليه بعض الفضلاء  
- يقصد بعض العقلاء صاحب الباب (٢) وتحريمه أن الممكن لا يستقل  
بنفسه في وجوده ، وهو ظاهر ولا في إيجاده لغيره لأن مرتبة الإيجاد  
بعد مرتبة الوجود فإن الشيء ما لم يوجد لم يوجد . فلو انحصر

(١) الأيجي ، شرح التواقيع ج ٨ من ٢٦٨ .

(٢) غلاة صرح بهذا في شرح المواصلة ج ٨ من ١٣٦ .

الوجود في الممكن لزم ألا يوجد شيء أصلاً ، لأن الممكن وأن كان متعدد لا يستقل بوجوده ولا إيجاده وإذا لا وجود ولا إيجاد فبلا موجود لا بذلته ولا بغيره» (١) .

هذا هو الطريق الذي اختاره الجرجاني وارتضاه لنفسه واعتبره من أخطر المسالك وأظهرها حيث يقول عقب تحريره لهذا المسلك وهذا ( المسلك ) أخطر المسالك وأظهرها وقيماً يبدو أن هذا القول يحتاج إلى شيء من التأمل حيث قد توقف على إثبات أمور لا تقل صعوبة عن تلك التي ينطوي عليها مسلك الحدوث عند غيره وبالتأمل نرى أن قوله : احتياج الممكن إلى المؤثر وأنه لا يستقل بوجوده .

ولا إيجاد . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى توهم الجرجاني إلى أن هذا المسلك لا يقتصر إلى إبطال التسلسل لأنه من الممكن أن يقال أن الممكن — وأن لم يستحق الوجود بالنظر إلى نفسه وذاته ففقد يستحق نظراً إلى علته الممكنة وحينئذ نقول : يجوز أن يملك كل من الممكنات بطة ممكنة لا إلى نهاية فيستحق الممكن الوجود والإيجاد بالنظر إليها لا بالنظر إلى نفسه ، وبغضاً عن هذا فإن هذا المسلك يحتاج إلى نوع قديم» (٢) .

أن الطريق الذي سلكه المتكلمين في إثبات الصانع لا يختلف في جوهره عن القرآن الكريم حينما استدلل خليل الرحمن على وجود الله بحدوث الجواهر في قوله تعالى : « لا إله إلا الله » فقد أثبت الخليل أن هذه الجواهر المتغيرة غير سالحة للالوهية لأن صانع العالم غير متغير ولا حادث وكذلك فعل الجرجاني الذي حرص من جانبه على إبراز الصلة الوثيقة التي تربط بين دليل امکان الأعراض ومنهج القرآن الكريم حيث يقول القرآن الكريم على لسان موسى عليه السلام : « ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى » (٣) .

(١) الجرجاني شرح المواقف ج ٨ ص ١١ .

(٢) انظر ابن سينا النجاة ص ١٣٧ .

(٣) سورة طه الآية ٥٠ .

يدل هذا القول الكريم على أن الذي منه صورة الخامسة  
وشكله المعين هو جرد القائنات +

يقول صاحب المواقف : « أي أعطى صورته الخاصة وشكله المميز المطابقين للحكمة والمنفعة المترتبة » (١) هذا بالإضافة الى دليل الحدوث لا يختلف في جوهره عن دليل الخلق والاختراع يقول الدكتور محمد يوسف :

وليس من اليسير حصر الآيات القرآنية التي تدل على أنه وحده هو الذي خلق العالم سماء وأرضه والذي خلق الإنسان وسائر ما على ظهر الأرض وما في بطنها من حيوان ونبات وجماد وأنه خلق هذا وذاك كله من عدم وجعله نظاماً بديعاً محكم ليكون فيه مجال للعقل والفكر يصل منه إلى أنه صنع الله واحد لا رب غيره ولتكون الحياة الإنسانية معقدة وميسرة للإنسان، (٢٠) .

أن استدلالات المتكلمين وبحوثهم في إثبات الصانع لم تخرج  
عن منهج القرآن الكريم ولم تختلف عنها إلا بالقدر الذي يناسب  
استلواب الخصم .

(١٦) الأيجي . المواقف . المواقف . المواقف .

(٢١) د. محمد يوسف من القرآن والغسله من ٢٥ .